أثر هيكل الإنفاق الحكومي على الإقتصاد الكويتي في فترة ما بعد حرب الخليج

يوسف حسن جواد *
جعفر عباس حاجي **
أحمد يوسف دشتي ***

مقدمة:

من المعروف أن الاقتصاد الكويتي يتميز بثلاثة ملامح مهمة تتمثل بهيمنة القطاع النفطي ودرجة عالية من الانفتاح على العالم الخارجي والاعتماد الكثيف على الواردات بخلاف النفط والمنتوجات المرتبطة به. حيث تتجه الصناعات النفطية والصناعات القائمة على النفط اساسا إلى التصدير. كما تتأتى ايرادات حكومة الكويت بصورة رئيسية من مبيعات النفط والمنتوجات المرتبطة به.

لذلك فإن الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية الكويتية هو استخدام موارد البلاد النفطية من أجل تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وتوليد معدل موجب مهم للنمو الاقتصادي الحقيقي في القطاع غير النفطي. وتمثلت أدوات تحقيق معدل النمو المرغوب فيه في التوجه الحكومي المتعلق بالإنفاق وبتخفيض الضرائب، وأيضا بالإعانات، والقروض.. الخ. بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الخارجية وتشييد البنية التحتية.

هذا وتضطلع السياسة المالية، في الاقتصاديات الرأسمالية المختلطة، بعدة مهام. فعليها أن توفر السلع والخدمات العامة التي يحتاج إليها الاقتصاد والمجتمع الناميين، وأن تهدف إلى تقليل

* استاذ مساعد ورئيس قسم الاقتصاد ـ جامعة الكويت
** استاذ مساعد بقسم الاقتصاد ـ جامعة الكويت
*** مدرس بقسم إدارة الأعمال ـ جامعة الكويت

الفوارق بين توزيع الدخول كما تحدده قوى السوق من ناحية وتوزيع الدخول المرغوب فيه اجتماعيا من ناحية أخرى، كذلك ينتظر من السياسة المالية أن تسهم مع السياسة النقدية في تشجيع التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية. وحيث تعجز السياسة النقدية وحدها عن الاحتفاظ بالاستقرار النقدي الداخلي، نتوقع مساندة السياسة المالية لها. وعندما يصبح الاستقرار الخارجي مهددا من جراء العجز أو الفائض المزمن في ميزان المدفوعات، يتعين استخدام السياسة المالية لتخفيف حدة الموقف عن طريق الإجراءات الضريبية أو الإنفاقية المناسبة. وأخيرا، يجب أن تكون السياسة المالية مواتية للنمو الاقتصادي. فالتغيرات في حجم وتكوين الإيرادات والمصروفات سوف يكون لها وقعها على جميع هذه الأهداف للسياسة الاقتصادية.

غير أن أهداف السياسة المالية كثيرا ما تتصف بالتنافس. فقد تكون إجراءات السياسة المالية لتشجيع النمو الاقتصادي مقيدة أو حتى غير ممكنة إذا كانت تؤدي إلى تغيرات في توزيع الدخل غير مقبولة اجتماعيا. كذلك، في وقت معين قد لا يمكن توفير سلع وخدمات عامة إضافية يتطلبها المجتمع لأنه قد يخشى من أن الزيادة في الإنفاق العام سوف تزيد من الضغوط التضخمية السائدة. إذن، لابد في سبيل تحقيق الأهداف المختلفة للسياسة الاقتصادية، أن تكون هناك حلول وسط وتنازلات بسبب القيود المؤسسية، والسياسية والتكنولوجية. وينطبق ذلك ليس فقط على الحجم الإجمالي للمتغيرات المالية ولكن أيضا على تكوينه.

في هذه الدراسة، نبذل جهدا لتتبع آثار التغيرات في تكوين الإنفاق الحكومي في ظل هيكل اقتصادي معين لاقتصاد ما، ونوجه اهتمامنا بصفة خاصة لبحث آثار التغيرات في حجم المشتريات الحكومية للسلع والخدمات، باستخدام نموذج ليونتيف Leontief المفتوح للمدخلات والمخرجات الذي يعكس العلاقات الصناعية البينية في اقتصاد الكويت.

وتنقسم الدراسة إلى ستة أقسام. حيث يوضح **القسم الأول** الخلفية النظرية لمهام وأهداف السياسة المالية، في حين يقدم **القسم الثاني** منهج البحث في تتبع آثار التغيرات في تكوين المصروفات الحكومية. أما **القسم الثالث** فيشتمل على النتائج الواقعية (Empirical) للآثار الكلية للمشتريات الحكومية ويتضمن **القسم الرابع** تحليلا لأثر التغيير في الإنفاق الحكومي مفصلا في ٢٦ قطاعا. بعد ذلك يستعرض **القسم الخامس** أثر تغيير مقدار وحدة واحدة في الإنفاق الحكومي على التوظيف بكل قطاع. وأخيرا، يبين **القسم السادس** الأهمية النسبية لحجم الناتج عند أي تغيير في الطلب النهائي.

القسم الأول

الخلفية النظرية

الكويت دولة صغيرة ذات اقتصاد مفتوح تعتمد بشكل أساسي على مورد طبيعي واحد قابل للنفاد ـ وهو النفط ـ الذي يتميز عن المخرجات الأخرى غير القابلة للنفاد بظروف إنتاجه. ويمثل الدخل من النفط الجزء الرئيسي من الإيرادات الحكومية. وتفسر الأهمية المستمرة للأنشطة المتعلقة بالنفط والمنتوجات المرتبطة به الدور الأساسي للحكومة في مجال النشاط الاقتصادي. وتتمثل الأنشطة الاقتصادية أساسا في الإيرادات والمصروفات التي تسجل في الميزانية السنوية للحكومة.

ويبين جدول (١) ملخصا لميزانية المالية العامة في السنتين الماليتين ٩٠ ـ ١٩٩١ و ٩١ ـ ١٩٩٢ ولاشك في أن الجدول يبين بوضوح الأهمية الكبرى للإيرادات النفطية في هيكل الإيرادات الإجمالية للدولة وكذلك الأوجه المختلفة للإنفاق الحكومي.

وتكتسب عملية وضع الميزانية أهمية خاصة لما لها من تأثير في مجال المالية العامة وبالتالي على الاقتصاد ككل. ويمكن أن نصف ونحلل السياسة المالية في إطار الأهداف الثلاثة التالية: مهام التثبيت (الاستقرار الاقتصادي)، وإعادة التوزيع، وإعادة التخصيص، وفيما يلي نستعرض كل هدف بشيء من التفصيل.

جدول رقم (١)

الكويت: ملخص ميزانية المالية العامة ٩٠ ـ ١٩٩١ و ٩١ ـ ١٩٩٢

مليون دينار كويتي

السنة المالية (المنتهية في يونيه)	٩٠ ـ ١٩٩١ (١)	٪ إلى الإجمالي	٩١ ـ ١٩٩٢ (٢)	٪ إلى الإجمالي	٪ التغير (١) (٢)
أ ـ الإيرادات (١ + ٢)	٢٤٠٥,٠	١٠٠,٠	٨٧٠,٠	١٠٠,٠	ـ٦٣,٨
١ ـ إيرادات نفطية	٢١٠٩,٠	٨٧,٧	٧٠٠,٠	٨٠,٥	ـ٦٦,٨
٢ ـ إيرادات غير نفطية	٢٩٦,٠	١٢,٣	١٧٠,٠	١٩,٠٥	ـ٤٢,٦
ب ـ المصروفات	٣٦٣٤,٠	١٠٠,٠	٦٠٨٧,٠	١٠٠,٠	٦٧,٥
١ ـ خدمات عامة متنوعة	٥٩٠,٠	١٦,٢	٦١٢,٠	١٠,١	٣,٧
i ـ خدمات إدارية	٢٠٢,٠	٥,٦	٢٣٧,٠	٣,٩	١٧,٣
i i ـ خدمات مالية	٦٨,٠	١,٩	٧١,٠	١,٢	٤,٤
i i i ـ الأمن العام والعدالة	٢٣٧,٠	٦,٥	١٩٦,٠	٣,٢	ـ١٧,٣
i v ـ التزامات خارجية	٨٣,٠	٢,٣	١٠٨,٠	١,٨	٣٠,١
٢ ـ الدفاع	٤٥٠,٠	١٢,٤	٢٦٤١,٠	٤٣,٤	٤٨٦,٩
٣ ـ خدمات اجتماعية	١١٤٦,٠	٣١,٥	١٤٥٩,٠	٢٤,٠	٢٧,٣
i ـ التعليم	٤٩١,٠	١٣,٥	٤٥٦,٠	٧,٥	ـ٧,١
i i ـ الصحة	٢٤٥,٠	٦,٧	١٨٧,٠	٣,١	ـ٢٣,٧
i i i ـ شؤون التأمين الاجتماعي والرفاهية	٤١٠,٠	١١,٣	٨١٦,٠	١٣,٤	٩٩,٠
٤ ـ خدمات المجتمع	٤٢٧,٠	١١,٨	٣٥٧,٠	٥,٩	ـ١٦,٤
i ـ الإعلام	٦٩,٠	١,٩	٥٧,٠	٠,٩	ـ١٧,٤
i i ـ الشؤون الدينية	٢١,٠	٠,٦	١٥,٠	٠,٢	ـ٢٨,٦
i i i ـ الإسكان	١٠٤,٠	٢,٩	٦٨,٠	١,١	ـ٣٤,٦
i v ـ المرافق العامة	٢٣٣,٠	٦,٤	٢١٧,٠	٣,٦	ـ٦,٩
٥ ـ خدمات اقتصادية	٦٠٩,٠	١٩,٠	٣٩٣,٠	٦,٥	ـ٤٣,٠
i ـ مناجم ومحاجر	١٦	٠,٤	٢٤	٠,٤	٥٠,٠
i i ـ نقل	٢٤	٠,٧	١٧	٠,٣	ـ٢٩,٢
i i i ـ مواصلات	٩٠	٢,٥	٥٤	٠,٩	ـ٤٠,٠
i v ـ كهرباء ومياه	٤٨٦	١٣,٤	٢٤٥	٤,٠	ـ٤٩,٦
٧ ـ تجارة وصناعة	٩	٠,٢	٨	٠,١	ـ١١,١
v i ـ زراعة ومصايد	٦٤	١,٨	٤٥	٠,٧	ـ٢٩,٧
٦ ـ أخرى (غير مبوبة)	١٨٢	٥,٠	٥٢٥	٨,٦	١٨٨,٥
٧ ـ شراء الأراضي	١٥٠	٤,١	١٠٠	١,٦	ـ٣٣,٣
ج ـ مخصصات العائلة الحاكمة	٢٤٠		٨٧		ـ٦٣,٨
د ـ إجمالي المصروفات (ب + ج)	٣٨٧٤		٦١٧٤		٥٩,٤
هـ ـ العجز (أ ـ د)	ـ١٤٦٩		ـ٥٣٠٤		
و ـ تمويل العجز بالاقتراض					

سياسة الاستقرار الاقتصادي:

من المفيد إظهار أهمية هذه السياسة، على الأقل بنفس قدر الأهداف الأخرى، وذلك للأسباب الآتية: في لب السياسة الكلية للكويت، فإن هدف الاستقرار الاقتصادي في مواجهة الصدمات الاقتصادية الكلية (أي على مستوى الاقتصاد ككل) يشغل بال واضعي السياسة الاقتصادية بصورة هائلة (Copper,1987). وفي الواقع، كثيرا ما استخدمت التغييرات في ميزانية القطاع العام، خاصة في جانب المصروفات، من أجل إدارة الطلب الكلي. وما نحتاج لتحقيقه في ظل هذه المهمة هو تعيين هذه الصدمات، وبحث مسائل سياسة المعونة الداخلية والخارجية التي تمكن من إدراك مدى هذه الصدمات، كذلك يمكن أن نستطرد في تبويب الصدمات الداخلية والخارجية إلى صدمات من جانب العرض وصدمات من جانب الطلب. إن تفحص الآثار الممتدة لكل صدمة خارجية على الاقتصاد الكلي قد يساعدنا على الإجابة عن التساؤلات الآتية (*):

١ ـ هل يجب على الحكومة الرد على هذه الصدمات عن طريق تغييرات معوضة في ميزانية القطاع العام؟

٢ ـ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو المفهوم المناسب للميزانية الذي يجب أن نركز عليه؟

٣ ـ إلى أي مدى تكون السياسة المضادة للتقلبات فعالة، نظرا للفاصل الزمني المتوقع لرد الفعل المواكب لها.

في إطار خطة العمل هذه، سوف تركز الدراسة الحالية على الادوات المالية الفعالة وكيفية استخدامها في مجال السياسة الاقتصادية، حتى يمكن تنبيه المسؤولين إليها. وبالطبع، فإن استخدام إحدى السياسات الاقتصادية المختارة القابلة للتطبيق، سوف يساعد المسؤولين عن الاقتصاد ككل في صياغة خطة العمل التي يوصي بها لواضعي الخطط على مستوى الاقتصاد ككل.

وأخيرا، نود أن يمتد تحليلنا ليشمل التعرف على العلاقات المتبادلة المحتملة فيما بين أهداف السياسة المالية الثلاثة. وقد يصل بنا هذا البحث إلى استخدام إحدى أدوات السياسة الاقتصادية التي تحقق أكثر من هدف في ان واحد (Forsell, 1975).

(*) تلعب الميزانية العامة للكويت بحكم خصوصيات الوضع والسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة دورا بارزا في مسألة توزيع الدخل والاستقرار الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق ببند الاستملاكات العامة والخاصة وسياسة الإعانات والمساعدات. وهذا البند له أثر ودور أكبر من سياسة استقرار المستوى العام للأسعار.

مهمة إعادة التوزيع:

يعالج هذا الهدف في ظل دراسة شاملة. ونحتاج هنا إلى تأكيد أهمية مسألتين، بصفة خاصة. وتتعلق الأولى بالقياس الدقيق لتحويل الأموال من جيل إلى آخر، ومؤدي هذا التحويل وكيفية استخدامه من جانب واضع السياسة، بحيث يظهر ذلك في عملية التخطيط للميزانية وفي بيان الميزانية. وفي هذا الشأن، سوف يكون تحليل مهمة إعادة التوزيع لصندوق الأجيال القادمة مفيدا عند دراسة هذا الموضوع (*).

وتتعلق المسألة الثانية باستخدام السلاسل الزمنية لبيانات الاعانات المالية المجمعة على مستوى كل سلعة، وكذلك البيانات الميدانية المقارنة لميزانيات الأسرة.

مهمة إعادة التخصيص:

أولا، نود سرد قائمة الأهداف الحكومية المتعلقة بإعادة التوزيع، وأيضا القوانين وفئات الإنفاق الموجهة لتحقيق هذه الاهداف، وذلك عبر أكبر عدد من السنوات تكون هذه البيانات متاحة عنها. وفي الآونة الأخيرة، كان هناك اهتمام وإعادة ترتيب لأولويات السياسة المالية. وأساسا، تم التأكيد على أهمية ترشيد الإنفاق، وبصفة خاصة كان الاهتمام بتخفيض الإعانات غير الإنتاجية، طبقا لجدول زمني محدد، من أجل زيادة الكفاءة والإنتاجية عبر الاقتصاد كله. وبذلك يرتبط اعتبار الكفاءة في مجال أهداف التخصيص بمهمة إعادة التوزيع سابقة الذكر.

ونظرا لأن النفط مورد قابل للنفاد، فلاشك في أن توافر الموارد النفطية له نهاية. وفي ظل الظروف الحالية، من الواضح أنه بدون النفط يمكن أن ينهار هيكل الدولة كله.

نظرا لأن قاعدة الموارد الأخرى غير مناسبة لتوفير مستويات المعيشة الحالية لشعب الكويت.

لقد تزايد حجم الايرادات العامة بالنسبة للدخل القومي بصورة هائلة عبر العالم كله. وترجع هذه الظاهرة إلى عدد كبير من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية (Tulasidhar, 1983).

وبينما تختلف هذه العوامل في الكويت بصفتها اقتصاد تمثل اقتصادا ناميا، نجد أن النمو

(*) من خصوصيات السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الموازنة العامة لدولة الكويت فضلا عن الجانب المتعلق بتوزيع الدخل هناك جوانب إعادة توزيع الدخل على الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة وذلك من خلال سياسة الاستملاكات وسياسة صندوق الأجيال القادمة على التوالي، بينما يلاحظ غياب الضرائب بشكل خاص مما يجعل إعادة توزيع الدخل بين فئات الدخول المختلفة محددة جدا ولا يعتد بها إلا في جانب الإعانات والمساعدات الحكومية للأفراد.

النسبي في حجم الإيرادات العامة يرجع إلى الدور القيادي المخول للحكومة في مجال الإدارة الاقتصادية وسياسة توزيع الثروة. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة الإيرادات العامة إلى الدخل القومي وسوف تصل إلى مستويات أكثر ارتفاعا في فترة ما بعد حرب الخليج نظرا للاستثمارات العامة الضخمة الحالية والمستمرة لإصلاح الضرر وتحسين البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها حرب الخليج.

ونظرا لأهميتها بالنسبة لأرقام الطلب النهائي، فإن أية تغييرات رئيسية في نمط الإنفاق العام أو إضافات إلى المستوى السائد من المتوقع أن يكون لها وقع جوهري على كافة الإجماليات الكلية تقريبا. ويعتمد اتجاه تحرك هذه الإجماليات للتأثير على الأهداف الرئيسية للسياسة المالية على طبيعة وحجم التغيير في الإنفاق العام وأيضا على البيئة الاقتصادية ككل. على سبيل المثال، فأي تغيير في الإنفاق العام، في موقف يتسم باختناقات قطاعية، قد يكون له تأثير غير مرغوب فيه على استقرار الأسعار. لذلك يتطلب الأمر معاينة الأثر المحتمل للسياسة المالية، بصورة شاملة وتفصيلية، من أجل التخطيط الحذر والسليم للإنفاق.

وبالاضافة إلى تعيين العواقب المرغوب فيها وغير المرغوب فيها لأي قرار هام يؤثر سواء على مستوى أو تكوين الإنفاق العام، فإن هذا التحليل يمكن المخططين من الاختيار بين برامج الإنفاق البديلة وإجراء بعض اختبارات المحاكاة Simulations المفيدة للسياسات (Tulasidhar, 1983). وهذا يجعل دراسة أثر الإنفاق العام أمرا أساسيا للسلطات المسؤولة عن التخطيط. وقد أجريت محاولات قليلة، في إطار تحليل المدخلات والمخرجات، لتأمل المسائل المختلفة المرتبطة بوقع التغيير على تكوين ومستوى الإنفاق العام. وعموما، تندرج هذه المحاولات في ظل ثلاث مجموعات مميزة على أساس أهدافها التحليلية العريضة (Tulasidhar, 1983).

المجموعة الأولى:

تتكون هذه المجموعة من الدراسات الخاصة بآثار التغيير الهيكلي في الإنفاق العام. وقام «ليونتيف ـ هوفنبرج» (Leontief-Hoffenberg,1961) ببحث هذه المسألة عن طريق تحويل الإنفاق من متجه الطلب النهائي للدفاع إلى غيره من متجهات الطلب النهائي بدون تغيير تكوينهم القطاعي. ثم قاما بتقدير المكاسب والخسائر في الإنتاج عبر القطاعات، والتي تتفق مع حجم التحويل المفترض في الإنفاق من استخدامات الدفاع إلى الاستخدامات الأخرى. وفيما

بعد، استطاع «كوكات» (Kokat, 1966) أن يحسن كثيرا من طريقة البحث التي اتبعها ليونتيف ـ هوفنبرج، عن طريق التخلي عن فرص ثبات التناسب بين القطاعات. فقد تحدث تغييرات هيكلية حتى مع زيادة الإنفاق بقدر كبير على مكون معين، بينما يبقي الإنفاق على جميع المكونات الأخرى ثابتا بدرجة أو بأخرى. وقام «ماثور» (Mathur, 1963) بتحليل مثل هذا الأمر في النطاق الهندي.

المجموعة الثانية:

تتضمن هذه المجموعة الدراسات عن آثار التغييرات الهيكلية المتعلقة باختيار برامج الإنفاق البديلة. إن هدف التوليفة المثلى لبرنامج الإنفاق هو الأخذ في الاعتبار المشكلات التي قد تنشأ عندما نفترض تغييرا جوهريا في تكوين الإنفاق. ويكون الغرض من التعرف على مناطق المشكلات هو وضع خطط احتياطية لتقليل الآثار غير المرغوب فيها للتغييرات المفترضة إلى أدنى حد ممكن.

ويختلف إطار البحث تماما عندما يكون الهدف هو تحديد التوليفة المثلى لبرامج الإنفاق من بين عدد من البدائل المتنافسة. ففي ظل هذه الحالة لا يمكن الاختيار إلا بعد تقييم أثر كل واحد من هذه البرامج المتنافسة على الأهداف الرئيسية للسياسة المالية مثل مستوى الدخل، والتوظيف، وتوزيع الدخل، واستقرار الأسعار، والتوازن الخارجي والاسترجاع الضريبي. وكان «روسكامب» (Roskamp, 1969) أول من تناول هذا الموضوع بالتحليل باستخدام جدول من ٥٥ قطاعا لاقتصاد المانيا الغربية. ثم أجريت فيما بعد دراسات متقدمة على هذا الموضوع بواسطة «روسكامب» نفسه (Roskamp, 1971) لتحديد الحجم الأمثل والتكوين الأمثل للميزانية. واقترح «جونز وكوبورسي» (Jones & Kubrusi, 1972) منهجا مختلفا لتحديد الإنفاق الحكومي الأمثل.

المجموعة الثالثة:

وتتضمن هذه المجموعة أثر الإنفاق العام على الإجماليات الكلية. وقد ركزت معظم الدراسات في هذا المجال على تقدير مضاعفات أثر الإنفاق السلعي باستخدام نموذج ليونتيف (Leontief) المفتوح أو نموذج ليونتيف الكينزي المختلط نصف المغلق. وكانت أول دراسة عن أثر الإنفاق باستخدام نموذج ليونتيف المفتوح على يد «بيكوك وستيوارت» (Peacock &

Stewart, 1958) عن المملكة المتحدة.

وأجريت دراسات لاحقة عن الإنفاق السلعي باستخدام نموذج ليونتيف المفتوح بواسطة «بايثانك» (Paithank, 1973) و «ردى وآخرين» (Reddy et. al. 1984) ودرس «فورسل» (Forsell, 1975) وداهلبرج (Dahlberg, 1977) أثر الإنفاق السلعي باستخدام نموذج نصف مغلق واشمل بكثير حيث يتضمن عملية الانتشار عن طريق الاستهلاك المستحث (Induced). وكانت أول محاولة لتضمين مدفوعات الأجور في التحليل الذي قام به «سارما» (Sarma & Tulasidnar, 1984). بينما تناول «موريشيما وآخرون» (Morishima et. al., 1972) مضاعفات الوقع (Impact Multipliers) في ظل قيود الإنتاج القطاعي في إطار نظام من التغيرات التعويضية في الإنفاق العام، وباستخدام نموذج ليونتيف الكينزى المختلط، قام بتحليل الإنفاق على المشتريات السلعية في المملكة المتحدة.

طبقا لتحليل المدخلات والمخرجات، تشير المراجع في هذا المجال إلى أن هذا النوع من الدراسات يجب أن يمضي في ثلاثة اتجاهات هامة (Tulasidhar & Sarma, 1984). **أولا**، يجب أن تشمل الدراسة الإنفاق الحكومي كله، **وثانيا** يجب تناول وسيلة التمويل وأثرها على المضاعفات بصورة صريحة. **وثالثا**، يجب بحث النتائج المحتملة للعرض غير المرن.

القسم الثاني

منهج البحث

يهدف هذا التحليل إلى تتبع آثار التغيرات في تكوين المصروفات الحكومية، نظرا للهيكل الإنتاجي الجديد لاقتصاد الكويت في فترة ما بعد الحرب (Haji, 1986, 1992).

ونفترض أن الهيكل الإنتاجي لاقتصاد ما يمكن وصفه جيدا عن طريق نظام ليونتيف الاستاتيكي، المكون من عدد n قطاع، والمفتوح النهاية Open-Ended.

ويؤسس النظام المفتوح ـ النهاية Open - Ended System على فرضين.

أولا: الطلبات النهائية معطاة

وثانيا: هناك معدل ثابت للأجور.

فالفرض الأول يمنحنا مقياسا Scale للنواتج Outputs والفرض الثاني يمنحنا مقياسا للأسعار. وسوف نعتبر أن هذا النموذج قصير الأجل، أي أنه يغطي فترة زمنية لا تحدث بها إحلالات Substitutions ولا تغيرات في الإنتاجية. كذلك نفترض أن التغييرات في تكوين

Composition المشتريات الحكومية التي قد تؤدي إلى تغييرات في المدى القصير. ونفترض أيضا أن النسب المتوسطة للمدخلات تساوي النسب الحدية لها.

ويمكن كتابة النموذج بصياغة المصفوفات كمايلي (Roskamp, 1969):

$$[I - A] (X) = b (V) + c (W) + d (Y) + e (Z) \quad \ldots \quad (1)$$

حيث ترمز هذه الحروف إلى المعاني الآتية:

I = مصفوفة الوحدة

A = مصفوفة معاملات المدخلات

X = متجه العمود للمخرجات

b = متجه العمود لمعاملات الاستهلاك الخاص

C = متجه العمود لمعاملات الاستثمار الخاص

d = متجه العمود لمعاملات التصدير

e = متجه العمود للإنفاق الحكومي على الاستهلاك العام والاستثمار العام

V = إجمالي قيمة الاستهلاك الخاص

W = إجمالي قيمة الاستثمار الخاص

Y = إجمالي قيمة الصادرات

Z = إجمالي قيمة المصروفات الحكومية

من المعادلة (١) نحصل على:

$$X = [I - A]^{-1} \{b (V) + c (W) + d (Y) + e (Z) \} \quad \ldots \quad (2)$$

إن إنتاج وحدات إضافية من السلع والخدمات المشتراة من الحكومة، أي z^*، يتولد عنه التغييرات التالية في الدخل وفي متطلبات الاستيراد. (Roskamp, 1969):

$$G_k = K' [I - A]^{-1} e (Z^*) \quad \ldots \quad (3)$$

$$G_n = M' [I - A]^{-1} e (Z^*) \quad \ldots \quad (4)$$

$$G_{imp} = r' [I - A]^{-1} e (Z^*) \quad \ldots \quad (5)$$

حيث r,M,k تمثل متجهات الصف لدخل رأس المال ودخل العمالة ومعاملات الاستيراد، على التوالي. بينما:

Gk = الدخل الإضافي لرأس المال

G_n = الدخل الإضافي للعمالة

G_{imp} = المتطلبات الإضافية من الواردات

ويولد إنتاج وحدات إضافية من السلع والخدمات، * Z، الإيراد الضريبي التالي:

$$G_{t_i} = t'_i \, [I - A]^{-1} \, e \, (Z^*) \qquad \ldots (6)$$

حيث ti هو متجه الصف لمعاملات الضريبة Tax Coefficients بالنسبة للضريبة رقم i و G_{ti} هو الإيراد الإضافي من الضريبة ti.

إذا كان لدينا عدد m ضريبة مختلفة في الاقتصاد، وبالتالي لدينا عدد m متجهات صف لمعاملات الضريبة، فإن إجمالي الإيراد الضريبي الإضافي GT المتولد من Z^* يكون مساويا لـ:

$$G_T = \sum_{i=1}^{i=m} G_{t_i} \qquad \ldots\ldots \qquad (7)$$

حيث G_t التغذية المرتدة الضريبية tax feed -back. وبالتالي يكون عجز الميزانية النهائي أو التخفيض النهائي في فائض الميزانية كما يلي:

$$\Delta D = e \, (Z^*) = G_T \qquad \ldots\ldots \qquad (8)$$

وتؤدي المصروفات الحكومية الإضافية إلى زيادة دخول العوامل الإنتاجية بالمقدار التالي:

$$\Delta Y = G_k + G_n \qquad \ldots\ldots \qquad (9)$$

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الإنتاج الإضافي (*Z) من وحدات السلع والخدمات إلى تغيير في توزيع الدخل. فإذا كان نصيب العمل الإجمالي gross labour share مبدئيا يحسب من خلال المعادلة (١٠) كما في (Roskamp, 1969):

$$S_l = \frac{L_l}{L_l + \pi_l} \qquad \ldots\ldots \qquad (10)$$

حيث إن:

L_l = إجمالي دخل العمالة قبل Z^*

π_l = إجمالي دخل رأس المال قبل Z^*

S_l = نصيب العمل الإجمالي إلى الدخل قبل Z^*

فسوف يصبح هذا النصيب S_2 ، بعد الانتاج الإضافي Z^* ، حيث:

$$S_2 = \frac{L_1 + G_n}{L_1 + G_n + \pi_1 + G_k} \quad \ldots\ldots \quad (11)$$

ويصبح التغيير في نصيب العمل كمايلي:

$$\Delta S = \frac{S_2}{S_1} \quad \ldots\ldots \quad (12)$$

ويبقى نصيب العمل بدون تغيير، أو يزيد أو ينقص إذا كانت $\Delta S = 1$ ، أو $\Delta S > 1$ أو $\Delta S < 1$ على التوالي .

وأخيرا تؤدي المشتريات الحكومية الإضافية Z^* ، مع افتراض بقاء الأحوال الأخرى على حالها Ceteris Paribus، إلى عجز في ميزان المدفوعات أو إلى تخفيض في فائض ميزان المدفوعات يساوي:

$$\Delta B = G_{imp}$$

تناولنا فيما سبق الآثار الكلية ـ أي على مستوى الاقتصاد ككل ـ لإنتاج إضافي Z^* من وحدات السلع والخدمات العامة، طبقا لنفس التكوين السابق لإنتاج السلع والخدمات العامة الكلية ـ وهو أمر نادر الحدوث.

لذلك من المفيد أن نبين آثار المشتريات الحكومية الإضافية من صناعة واحدة فقط. ومن السهل أن نفعل ذلك. فما علينا إلا أن نبدل المتجه العمود e في المعاولات من (١) إلى (٨) بمتجه عمود e_p حيث:

$$p = 1, \ldots\ldots , n$$

وكل عناصره تساوي الصفر، فيما عدا رقما واحدا والخاص بالصناعة رقم P. ومن الملائم أيضا أن تجعل z^* مساويا للوحدة، بمعنى أننا نحلل الآثار الكلية لوحدة واحدة من السلع والخدمات الإضافية المنتجة للحكومة بواسطة الصناعة P.

والآن نتأمل إجمالي آثار المشتريات الحكومية. فإذا كان من الممكن أن تنتج نفس السلع والخدمات بواسطة صناعتين مختلفتين، وبنفس التكلفة المباشرة للحكومة، وهذه أبسط حالة، فقد يبدو أنه لا فرق بين أي صناعة تقوم الحكومة بشرائها. ولكن، نظرا لأنه في الواقع، يكون واقع هذه المشتريات من كل صناعة مختلفا، إلا فيما ندر، على مستوى الاقتصاد ككل، لذلك

نتوقع عامة أن يختلف إجمالي الآثار الكلية، وأن يكـون هناك فرق بين من أي صناعة يتم شراؤها (Roskamp,1969).

طبقا لهذا التحليل، يكون لدينا التغيرات الكلية التالية كما هو موضح في جدول (٢).

جدول (٢)

	الشراء من الصناعة I	الشراء من الصناعة II
العجز النهائي في الميزانية (أو التخفيض في الفائض) بعد التغذية المرتدة الضريبية.	D1	D2
الزيادة في دخل العوامل الإنتاجية.	Y 1	Y2
التغير في نصيب العمل من الدخل	S I	S2
العجـز في ميـزان المدفـوعـات (أو التخفيض في فائض ميزان المدفوعات)	B I	B2

إذا افترضنا أن المنافـع الصافية المباشرة التـي يحصل عليها المجتمع مـن الإنتاج الإضافي Z^* تكون واحدة أو تقـريبا واحدة، أيا كانت الصنـاعة التي تقوم بهذا الإنتاج، فإن اختيـار الصناعة المنتجة يجب أن يتحدد طبقا للعوامل الواردة بالجدول ٢ عالية.

ومن أجل التبسيط، نفترض في المناقشة التالية، أن الميزانيـة، وكذلك ميزان المدفوعات، كانا متوازنين قبل شراء Z^* (Roskamp, 1969).

وفيما يلي أمثلة قليلة عن الاختيارات الممكنة. ففي الحالة المبسطة حيث:

$$\Delta D_1 > \Delta D_2, \Delta Y_1 > \Delta Y_2, \Delta S_1 < \Delta S_2, \Delta B_1 < \Delta B_2$$

لا يهم من أية صناعـة تأخذ الحكومة مشترياتها. ولكن هذه الحالـة غير محتملة إلى حد بعيد. لـذلك إذا تحولـت بعـض علاقـات التسـاوي إلى عـلاقات عـدم التسـاوي، فإن الاختيـار بين الصنـاعات المنتجـة البـديلة يصبـح أكثر صعـوبـة. فمن المفـروض أن تشجـع هذه المشتريـات الحكومية، بقدر الإمكان، تحقيق أهداف متفق عليهـا للسياسة المالية وبالطبع، من غير المفروض أن تضع العراقيل في طريقها.

لتوضيح طبيعة مشكلة الاختيار، نفترض وجود بطالة وضغوط تضخمية كامنة. وفي هذه الحالة، إذا كان

$$\Delta D_1 = \Delta D_2, \Delta Y_1 = \Delta Y_2, \Delta S_1 = \Delta S_2, \Delta B_1 = \Delta B_2$$

فإن الشراء من الصناعة ١ سوف يخفض العجز النهائي بالميزانية، ويزيد من دخل العوامل ـ أكثر من الشراء من الصناعة ٢. سوف يبقى نصيب العمل في الدخل بدون تغيير، ولكن العجز في ميزان المدفوعات سوف ينخفض، في ظل ظروف ثابتة، إذا قامت الصناعة ١ بتوريد السلع والخدمات العامة الإضافية. وسوف تستخدم الصناعة ١ حجما أكبر من الموارد المحلية، وبالتالي يزيد حجم الاسترجاع الضريبي. ويكون تخفيض عجز الميزانية أمرا مرغوبا فيه، نظرا لوجود تضخم كامن. إذن، في الحالة السابقة، يقع الاختيار على الصناعة ١.

وفي ظل نفس الموقف الاقتصادي، يصبح الاختيار أكثر صعوبة إذا كان:

$$\Delta D_1 < \Delta D_2, \Delta Y_1 > \Delta Y_2, \Delta S_1 = \Delta S_2, \Delta B_1 < \Delta B_2$$

في هذه الحالة، يؤدي الشراء من الصناعة ١ إلى زيادة أكبر في دخول العوامل ولكن يتطلب ذلك زيادة العجز النهائي في الميزانية بينما ينخفض نصيب العمل في الدخل. وكما سبق ينخفض العجز في ميزان المدفوعات إذا كانت الصناعة ١ هي الموردة. والآن، علينا أن نوازن بين زيادة العجز النهائي في الميزانية وانخفاض نصيب العمل في الدخل من ناحية، وبين ارتفاع إجمالي دخول العوامل وانخفاض العجز في ميزان المدفوعات من ناحية أخرى (Roskamp, 1969).

القسم الثالث

النتائج الواقعية

من أجل دراسة واقعية للآثار الكلية Macro للمشتريات الحكومية، استخدمنا جدولا للمدخلات والمخرجات بالكويت، مكونا من ٢٦ قطاعا، لعام ١٩٩٢، وبالنسبة لكل هذه الصناعات الستة والعشرين، قمنا بحساب المكونات اللازمة لاستنتاج

وتظهر هذه المكونات في الجدولين (٣) و (٤). فمن ٢٦ مكونا، يمكن حساب أي فئة من وبالتالي من الممكن مقارنة الآثار البديلة للمشتريات الحكومية فيما بين أي صناعتين، أو فيما بين

أي مجموعتين من الصناعات. ونقوم هنا بتحليل حالتين فقط.

تتناول الحالة الأولى الاختيار بين بديلين: الشراء من صناعة النفط الخام أو من صناعة الكيماويات. ففي كثير من الأحيان، يمكن الحصول على سلعة عامة تؤدي نفس الخدمات من أي واحدة من هاتين الصناعتين. وتشير الحالة الثانية إلى شراء خدمات النقل إما من صناعة النقل أو من صناعة المواصلات. وافترضنا أن المنافع المباشرة للاقتصاد واحدة في كلتا الحالتين.

ويمكن تحديد الصناعة التي يفضل الشراء منها، طبقا لافتراضاتنا، بواسطة الآثار الكلية غير المباشرة لعملية الشراء من كل صناعة. ونوضح تلك الآثار في الجدول (٤).

إن الاختيار بين الشراء من صناعة النفط الخام أو من صناعة الكيماويات لا يمثل مشكلة بالطبع. فالشراء من صناعة النفط الخام سوف يؤدي إلى عجز أقل في الميزانية أو تخفيض أقل في فائض الميزانية، مقارنة بالشراء من صناعة الكيماويات. كذلك ترتفع دخول العوامل بدرجة أكبر في حالة الشراء من صناعة النفط الخام. وتؤدي هذه المشتريات، إلى زيادة نصيب العمل في الدخل، ولكن بدرجة أكبر في صناعة النفط الخام. كذلك يكون التخفيض في فائض ميزان المدفوعات أقل في حالة صناعة النفط الخام إذن في ظل هذه الظروف يكون اختيار صناعة النفط الخام منطقيا.

ولكن الاختيار بين صناعة النقل وصناعة المواصلات يكون أصعب. فاختيار صناعة النقل يؤدي إلى زيادة أكبر في عجز الميزانية أو تخفيض أكبر في فائض الميزانية.

ولكنه يؤدي أيضا إلى زيادات أكبر في دخول العوامل وأيضا في نصيب العمل في الدخل، ويكون العجز في ميزان المدفوعات أقل، في ظل الظروف الثابتة، مقارنة بالاختيار البديل (صناعة المواصلات). ففي هذه الحالة، يتعين على أصحاب القرار المفاضلة بين مساوىء العجز الأكبر في الميزانية (أو التخفيض الأكبر في فائض الميزانية) وبين المزايا التي يحققها اختيار صناعة النقل.

وهكذا، تكون للمشتريات الحكومية من السلع والخدمات آثار مباشرة وغير مباشرة على رصيد الميزانية، ودخول العوامل، وتوزيع الدخل وميزان المدفوعات. وبينما تكون الآثار المباشرة معلومة عادة، غالبا ما يكتنف الآثار غير المباشرة والكلية قدر كبير من عدم التأكد. وبصفة عامة، تختلف الآثار الكلية بالنسبة لكل زوج من الصناعات، وبالطبع بالنسبة للفئات البديلة من الصناعات.

جدول (٣) الخصائص الهيكلية للاقتصاد الكويتي

القطاع	الزيادة الناتجة في الاجماليات ـ مليون دينار						أثر الدخل	نصيب العمل في الدخل			
(زيادة الإنتاج بمقدار مليون دينار)	(١) الواردات الكلية	(٢) الاهلاك الكلي	(٣) اجمالي الضرائب والاعانات غير المباشرة	(٤) الاجور والرواتب قبل الضرائب	(٥) الارباح والفوائد قبل الضرائب	(٦) المجموع (١) + (٢) + (٣) + (٤) + (٥)	(٧) Y (تصور)	(٨) قبل (ZN) SI =	(٩) بعد (ZN) SI =	(١٠) التغير S	(١١) التغير في نصيب العمل
١ ـ الزراعة	٠,٢٧٧	٠,٠١٧	(٠,٠٠٤)	٠,١٨٨	٠,٥٢٢	١,٠٠٠	٠,٧١١	٠,٢٢٣	٠,٢٢٤	١,٠٠٥	موجب
٢ ـ صيد البحر	٠,٠٠٩	٠,٠٣٥	٠,٠٠٠	٠,٢٤٥	٠,٧١٠	١,٠٠٠	٠,٩٥٦	٠,٢٥٨	٠,٢٥٨	٠,٩٩٩	سالب
٣ ـ النفط الخام	٠,٠٠٣	٠,٠١١	(٠,٠٠٠)	٠,٠١٩	٠,٩٦٦	١,٠٠٠	٠,٩٨٥	٠,٠١٦	٠,٠١٦	١,٠٠٠	موجب
٤ ـ مناجم ومحاجر اخرى	٠,٣٢٠	٠,١٧٧	(٠,٠٠٢)	٠,٢٨٨	٠,٢١٧	١,٠٠٠	٠,٥٠٦	٠,٦٨٢	٠,٦٦١	٠,٩٧٠	سالب
٥ ـ الأغذية والمشروبات	٠,٣٤٨	٠,٠٨٥	(٠,٠٥١)	٠,٢٨٧	٠,٣٣١	١,٠٠٠	٠,٦١٨	٠,٤٨٥	٠,٤٨٥	٠,٩٩٩	سالب
٦ ـ المنسوجات	٠,١٨٥	٠,٠٢٤	٠,٠٠٢	٠,٣٤٣	٠,٤٤٦	١,٠٠٠	٠,٧٨٩	٠,٤٣١	٠,٤٣١	١,٠٠٠	موجب
٧ ـ الخشب ومنتوجاته	٠,٢٥٣	٠,٠٥٨	(٠,٠٠١)	٠,٣٠١	٠,٣٨٩	١,٠٠٠	٠,٦٩٠	٠,٤٩٤	٠,٤٩٢	٠,٩٩٥	سالب
٨ ـ الورق ومنتوجاته	٠,١٧٢	٠,٠٩٣	(٠,٠٠٦)	٠,٦٦٢	٠,٠٧٨	١,٠٠٠	٠,٧٤٠	٠,٣٠١	١,٢٧١	٠,٩٧٧	سالب
٩ ـ المنتوجات الكيماوية	٠,٠٣١	٠,٠٤٢	(٠,٠٠٠)	٠,٠٨٩	٠,٨٣٨	١,٠٠٠	٠,٩٢٧	٠,٦٦٤	٠,٦٦٠	٠,٩٩٣	سالب
١٠ ـ منتوجات غير معدنية	٠,٣٠٩	٠,١١٦	(٠,٠١٢)	٠,٢٣١	٠,٣٥٦	١,٠٠٠	٠,٥٨٧	٠,٣٩٠	٠,٣٩٠	١,٠٠٠	موجب
١١ ـ منتوجات معدنية اساسية	٠,١٠٥	٠,٣١٠	(٠,٠٠١)	٠,٤٠٨	٠,١٧٨	١,٠٠٠	٠,٥٨٦	٠,٩٠٠	٠,٨٢٥	٠,٩١٦	سالب
١٢ ـ منتوجات معدنية مصنعة	٠,١٥٢	٠,٠٥٢	(٠,٠٠٢)	٠,٣٨١	٠,٤١٧	١,٠٠٠	٠,٧٩٨	٠,٥١٤	٠,٥١٣	٠,٩٩٩	سالب
١٣ ـ منتوجات مصنعة أخرى	٠,٣٦١	٠,٠٤٩	(٠,٠٠٠)	٠,٢٤٦	٠,٣٤٥	١,٠٠٠	٠,٥٩١	٠,٤١٧	٠,٤١٧	١,٠٠٠	موجب
١٤ ـ التشييد والبناء	٠,٢٨١	٠,٠٨٩	(٠,٠٠٢)	٠,٣٤٠	٠,٢٩٢	١,٠٠٠	٠,٦٣٢	٠,٦٦٣	٠,٦٦٣	٠,٩٩٩	سالب
١٥ ـ تجارة الجملة والتجزئة	٠,٠٥٢	٠,٠٥٩	(٠,٠٠٧)	٠,٣٧٦	٠,٥٢١	١,٠٠٠	٠,٨٩٦	٠,٤٠٦	٠,٤٠٦	١,٠٠٠	موجب
١٦ ـ مطاعم وفنادق	٠,٣٥٥	٠,٠٦٦	(٠,٠٠٤)	٠,٢٥٩	٠,٣٢٤	١,٠٠٠	٠,٥٨٢	٠,٤١٨	٠,٤١٨	١,٠٠١	موجب
١٧ ـ النقل والتخزين	٠,١١٢	٠,٠١٨	(٠,٠٢٤)	٠,٣٤٣	٠,٢٩٧	١,٠٠٠	٠,٧٢٩	٠,٧٧٧	٠,٧٧٦	٠,٩٩٩	سالب
١٨ ـ المواصلات	٠,٠٦٤	٠,٠٣٦١	(٠,٠٠١)	٠,٨٠٤	(٠,٢٢٨)	١,٠٠٠	٠,٥٧٦	٠,٦٠٩	١,٦٠٥	٠,٩٩٧	سالب
١٩ ـ المؤسسات المالية	٠,٠١٩	٠,٠٥٤	٠,٠٠٠	٠,١٨٠	٠,٧٤٦	١,٠٠٠	٠,٩٢٧	٠,١٧٨	٠,١٧٨	١,٠٠٠	موجب
٢٠ ـ التأمين	٠,٠٣٤	٠,٠٦١	٠,٠٠٤	٠,٣٣٧	٠,٥٦٤	١,٠٠٠	٠,٩٠١	٠,٣٨٤	٠,٣٨٣	٠,٩٩٩	سالب
٢١ ـ كهرباء وغاز ماء وعقارات	٠,١٦١	٠,٣٤٥	٠,٠٠٩	٠,٣٩٤	٠,٠٩١	١,٠٠٠	٠,٤٨٥	(١٢,٨١٨)	(١٣,٨٩٩)	١,٠٨٤	موجب
٢٢ ـ خدمات النظافة	٠,٥٠٠	٠,٠٥٧	(٠,٠٠١)	٠,٢٦٩	٠,١٧٥	١,٠٠٠	٠,٤٤٣	٠,٩٢٩	٠,٩٢٧	٠,٩٩٨	سالب
٢٣ ـ التعليم	٠,١٦٨	٠,٠٤٦	(٠,٠٠١)	٠,٦٦٥	٠,١٢٢	١,٠٠٠	٠,٧٨٧	٠,٩٩٩	٠,٩٩٩	٠,٩٩٩	سالب
٢٤ ـ الصحة	٠,٢٤٧	٠,٠٣٥	(٠,٠٠١)	٠,٥١٧	٠,٢٠٣	١,٠٠٠	٠,٧٢٠	٠,٩٨٥	٠,٩٨٥	٠,٩٩٩	سالب
٢٥ ـ الخدمات الاجتماعية	٠,٥٧٦	٠,٠٢٣	(٠,٠٠٠)	٠,٢٥٥	٠,١٤٦	١,٠٠٠	٠,٤٠١	٠,٨٣٧	٠,٨٣٦	٠,٩٩٩	سالب

جدول (٤) أثر شراء ما قيمته «مليون دينار» من الصناعات المختلفة في الكويت

القطاع	التغير الحاصل في الدخل (مليون دينار)		
زيادة الإنتاج بمقدار مليون دينار	ΔY أثر الدخل	ΔS الأثر في توزيع الدخل التغير في نصيب العمل بعد z*	ΔB الأثر في ميزان المدفوعات
١ ـ الزراعة	٠,٧١١	٠,٠٠٥	٠,٢٧٧
٢ ـ صيد البحر	٠,٩٥٦	٠,٩٩٩	٠,٠٠٩
٣ ـ النفط الخام	٠,٩٨٥	١,٠٠٠	٠,٠٠٣
٤ ـ مناجم ومحاجر اخرى	٠,٥٠٦	٠,٩٧٠	٠,٣٢٠
٥ ـ الأغذية والمشروبات	٠,٦١٨	٠,٩٩٩	٠,٣٤٨
٦ ـ المنسوجات	٠,٧٨٩	١,٠٠٠	٠,١٨٥
٧ ـ الخشب ومنتوجاته	٠,٦٩٠	٠,٩٩٥	٠,٢٥٣
٨ ـ الورق ومنتوجاته	٠,٧٤٠	٠,٩٧٧	٠,١٧٢
٩ ـ المنتوجات الكيماوية	٠,٩٢٧	٠,٩٩٣	٠,٠٣١
١٠ ـ منتوجات غير معدنية	٠,٥٨٧	١,٠٠٠	٠,٣٠٩
١١ ـ منتوجات معدنية اساسية	٠,٥٨٦	٠,٩١٦	٠,١٠٥
١٢ ـ منتوجات معدنية مصنعة	٠,٧٩٨	٠,٩٩٩	٠,١٥٢
١٣ ـ منتوجات مصنعة اخرى	٠,٥٩١	١,٠٠٠	٠,٣٦١
١٤ ـ التشييد والبناء	٠,٦٣٢	٠,٩٩٩	٠,٢٨١
١٥ ـ تجارة الجملة والتجزئة	٠,٨٩٦	١,٠٠٠	٠,٠٥٢
١٦ ـ مطاعم وفنادق	٠,٥٨٢	١,٠٠١	٠,٣٥٥
١٧ ـ النقل والتخزين	٠,٧٢٩	٠,٩٩٩	٠,١١٢
١٨ ـ المواصلات	٠,٥٧٦	٠,٩٩٧	٠.٠٦٤
١٩ ـ المؤسسات المالية	٠,٩٢٧	١,٠٠٠	٠,٠١٩
٢٠ ـ التأمين	٠,٩٠١	٠,٩٩٩	٠,٠٣٤
٢١ ـ كهرباء وغاز وماء عقارات	٠,٤٨٥	١,٠٨٤	٠,١٦١
٢٢ ـ خدمات النظافة	٠,٤٤٣	٠,٩٩٨	٠,٥٠٠
٢٣ ـ التعليم	٠,٧٨٧	٠,٩٩٩	٠,١٦٨
٢٤ ـ الصحة	٠,٧٢٠	٠,٩٩٩	٠,٢٤٧
٢٥ ـ الخدمات الاجتماعية	٠,٤٠١	٠,٩٩٩	٠,٥٧٦
٢٦ ـ الخدمات الشخصية	٠,٥٢٢	٠,٩٩٩	٠,٤٥٠

القسم الرابع

تحليل أثر التغيير في الإنفاق الحكومي مفصلا في ٢٦ قطاعا

سوف نتأمل أولا التغيير في الإنفاق الحكومي في ظل حالة خاصة تتمثل في التغيير في الطلب النهائي بمقدار وحدة واحدة، وبشكل متماثل في كل قطاع، نتيجة تدخل الحكومة كجزء من سياستها. ويعتبر ذلك إلى حد ما، تصويرا لطريقة القياس لأنه من غير المعقول أن يكون هناك تغيير متماثل في الإنفاق الحكومي في كل قطاع. ولكن هذا التغيير بمقدار وحدة واحدة يصور نوع الموقف الذي سوف يظهر في كل قطاع، بطريق مباشر أو غير مباشر، نتيجة لتغيير الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة في ذلك القطاع.

لهذا الغرض، استخدمنا منهج علاقات التشابك الأمامي والخلفي مجمعة بالنسبة للكتل المختلفة، والمناظرة للتغيير بمقدار الوحدة في كل قطاع من قطاعات الطلب النهائي.

مفهوم علاقات التشابك الخلفي والامامي:

في اقتصاد متعدد القطاعات، هناك نوعان من علاقات التشابك، يمثلان الاعتماد الصناعي المتبادل داخل النظام. ويتعلق التشابك الخلفي بآثار الطلب المشتق على المدخلات الوسيطة، بينما يتعلق التشابك الأمامي بطلب السوق لقطاع معين على المدخلات الوسيطة.

في حين يشتق كلا النوعين من علاقات التشابك من معاملات المدخلات والمخرجات بمصفوفة ليونتيف إلا أنهما يقاسان بطريقتين مختلفتين، كما هو موضح فيمايلي:

تتمثل الطريقة الأولى في النظام القائم على مصفوفة معاملات المدخلات التي تكتب معادلتها كمايلي:

$$X = AX + F = (I - A)^{-1} F = ZY$$

حيث: $$Z = (I - A)^{-1} = I + A + A^2 + A^3 + ...$$

مقلوب مصفوفة ليونتيف =

مصفوفة الوحدة = I

متجه الطلب النهائي = F

متجه الناتج الإجمالي = X

مصفوفة المعاملات الفنية = A

ويمكن تفسير كل عنصر z_{ij} من z بأنه الـزيادة المباشرة وغير المباشرة في ناتـج الصناعة i المتطلبة للحفاظ على زيادة قـدرها وحدة واحدة في الطلب النهائي على منتجـات الصناعة j. إذن، تقيس z أثـر الـزيادة في الطلـب النهـائي على الصنـاعـات الموردة. وتعرف عـلاقـات التشابك الخلفي بأنها مجمـوع العمود لعناصر مصفوفة z، الذي يقاس للوحـدة من مستوى الطلب النهائي.

$$\sum_i Z_{ij} = B_j = \quad \text{وتكون علاقات التشابك الخلفي للصناعة } j$$

ويرتكز النظام الثاني على مصفوفة معاملات المخرجات B :

$$X = B'X + V'$$

$$X = (I - B')^{-1} V' = W V'$$

حيث:

$$W = (I - B')^{-1} = I + B' + B'^2 + B'^3 + ...$$

وترمز B إلى منقول المصفوفة الذي نحصل عليه من: X_{ij} / X_j

(أي احتياج الوحدة المنتجة من الصناعة j لمنتجات الصناعة i) من ناتج الصناعة i.

ويعبر كل عنصر w_{ij} من المصفوفة W عن الزيـادة المباشرة وغير المباشرة في ناتـج الصناعة i نتيجة لزيادة القيمة المضافة بالصناعة j. إذن، فعلاقات التشابك الأمامي تشير إلى الزيادة في ناتج الصناعة i، عندما يزيد الطلب النهائي لكل صناعة أخرى بوحدة واحدة.

من ناحية أخرى، تمثل علاقات التشابك الأمامي طلب كل صناعة أخرى على منتجات كل صناعة i، وبالتالي تشير إلى ناتج الصناعة i فقط:

$$\sum_j Z_{ij} = F_i = \quad \text{التشابك الأمامي للصناعة } i$$

ويوضـح الجدول (٥) حصيلة التغيير الكلي بكل قطـاع، نظير التغيير في الإنفاق الحكومـي بمقدار وحدة واحدة والمنعكـس على الطلب النهائي. وجدير بـالملاحظة أنه يمكن إعطـاء هذا التغيير بمقدار الوحدة أي بعد واقعي، على سبيل المثال، ألف دينار كويتي أو مليون دينار كويتي، إلخ... المهم فقط أن

يكون التغيير متماثلا في كل قطاع، بصفة مطلقة. وتوضح R_A,R_B أثر التشابك الأمامي، حيث تشير A إلى العلاقة بين قطاع خاص وقطاع خاص، بينما تشير B إلى العلاقة بين قطاع خاص والقطاع الحكومي، نظير تغيير بمقدار وحدة واحدة في الإنفاق الحكومي.

ونود الإشارة إلى بعض التغييرات الهامة. ففي القطاع ٣ (البترول الخام) نلحظ أن التغيير بالنسبة للوحدة يساوي (٠٧ , ٣) بالنسبة لـ R_A (خاص إلى خاص)، ويساوي (٦٩ , ٢) في R_B (خاص إلى حكومي)، وبالتالي يكون التغيير الكلي (٧٦ , ٥) وحدة بالنسبة للاقتصاد.

والقطاع التالي في الأهمية هو القطاع ١٥ (تجارة الجملة والتجزئة) حيث يصل التغيير الكلي إلى (٥٨ , ٥) وحدة مقسما إلى (١١ , ٣) بالنسبة R_A و (٤١ , ٢) بالنسبة لـ R_B. ويليه في الأهمية القطاع ٩ (الكيماويات) الذي سجل تغييزا كليا قدره (٣٧ , ٤) بواقع (٩٠ , ١) للقطاع الخاص و (٤٧ , ٢) للقطاع الحكومي. ويوضح هذا الجدول تماما أهمية القطاعات المختلفة بناء على التغيير في ناتج القطاعات المختلفة نظير تغيير بمقدار وحدة واحدة في الإنفاق الحكومي. وهكذا، فإن إجمالي التغيير في الإنفاق الحكومي ــ على أساس متساو في كل قطاع ـ يبلغ ١٧ وحدة، يقابله تغيير في الناتج قدره (٩٥ , ٣٨) أي أكثر قليلا من ضعف الأثر الكلي للتغيير في الإنفاق الحكومي، وهذا ينطبق بالطبع على كل من التوسع والانكماش. فإذا نظرنا إلى كتلة المؤسسة الحكومية، نلاحظ أنه مقابل تغيير بمقدار وحدة واحدة في الإنفاق الحكومي، يكون التغيير في ناتج القطاع الخاص (٧٦ , ٠) في القطاع ٢١ (الكهرباء والغاز، والمياه، والعقارات) و (٦٧ , ١) في القطاع العام، فيكون التغيير الكلي بالكتلتين معا (٤٣ , ٢) وحدة.

والنقطة الهامة التالية الجديرة بالملاحظة، هي أن أثر التغيير في الإنفاق الحكومي يكون دائما أكبر في كتلة الحكومة مقارنة بالتغييرات المناظرة في كتلة المؤسسة الخاصة. ونلاحظ أن أكبر تغيير يتم في القطاع ٢٦ (الخدمات الشخصية) الذي يبلغ (٤٦ , ٦) في الكتلة «من الحكومة إلى الحكومة» بالمقارنة بـ (٢١ , ٠) في كتلة المؤسسة الخاصة بنفس القطاع ٢٦. بالتالي فإن توجيه الخدمات يوجد في كتلة المؤسسة الحكومية بقدر أكبر بكثير منه في كتلة المؤسسة الخاصة، وأي تغيير في الإنفاق الحكومي يتبعه أثر طائل في ناتج كتلة المؤسسة الحكومية. ويصور الرسم البياني بالأعمدة، المرفق في نهاية هذا البحث، الوضع النسبي لكل قطاع بالكتلتين. ويبلغ التغيير الكلي في كتلة الحكومة ككل (٢٤ , ١٨) وحدة في مقابل تغيير قدره (٩) وحدات في الإنفاق الحكومي، أي ضعف حجم التغيير الأصلي. كما يمكن أن نلاحظ أن التغيير في امتصاص الإنفاق الحكومي في الخدمات يقل عن ذلك بكثير ويمثل ثلث التغيير الكلي بالنسبة لكتلة الحكومة ككل.

جدول (٥): التدخلات الأمامية لتغير الطلب النهائي بمقدار وحدة واحدة

القطاع	R_A	R_B	R_C	R_D	C_A	C_B	C_C	C_D	R_{A+B}	R_{C+D}	الاجمالي
١ ـ الزراعة	١,٣٢	٠,٢٠	٠٠	٠٠	١,٦٨	٠٠	٠,٠٣	٠٠	١,٣٢	٠,٢٠	١,٥٢
٢ ـ صيد البحر	١,٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١,٠٧	٠٠	٠,٠٢	٠٠	١,٠٠	٠٠	١,٠٠
٣ ـ النفط الخام	٣,٠٧	٢,٦٩	٠٠	٠٠	١,٠٢	٠٠	٠٠	٠٠	٣,٠٧	٢,٦٩	٥,٧٦
٤ ـ مناجم ومحاجر اخرى	١,٣٢	٠,١٢	٠٠	٠٠	١,١٦	٠٠	٠٠,٠٢	٠٠	١,٣٢	٠,١٢	١,٤٤
٥ ـ الأغذية والمشروبات	٢,٥٠	٠,٤١	٠٠	٠٠	١,٦٣	٠٠	٠,٠٥	٠٠	٢,٥٠	٠,٤١	٢,٩١
٦ ـ المنسوجات	١,١٨	٠,٥١	٠٠	٠٠	١,١٤	٠٠	٠,٠٢	٠٠	١,١٨	٠,٥١	١,٦٩
٧ ـ الخشب ومنتوجاته	١,٢٥	٠,١٩	٠٠	٠٠	١,٧٤	٠٠	٠,١٠	٠٠	١,٢٥	٠,١٩	١,٤٤
٨ ـ الورق ومنتوجاته	١,١٢	٠,١٥	٠٠	٠٠	١,٣١	٠٠	٠,١٥	٠٠	١,١٢	٠,١٥	١,٢
٩ ـ المنتوجات الكيماوية	١,٩٠	٢,٤٧	٠٠	٠٠	٢.٣٨	٠٠	٠,١٣	٠٠	١,٩٠	٢,٤٧	٤,٣٧
١٠ ـ منتوجات غير معدنية	١,٨١	٠,٣٧	٠٠	٠٠	١,٣٢	٠٠	٠,٠٣	٠٠	١,٨١	٠,٣٧	٢,١٨
١١ ـ منتوجات معدنية اساسية	١,١١	٠,٠٥	٠٠	٠٠	١,٠٧	٠٠	٠,٠٢	٠٠	١,١١	٠,٠٥	١,١٦
١٢ ـ منتوجات معدنية مصنعة	١,٢٩	٠,٧٦	٠٠	٠٠	١,٣٢	٠٠	٠,٠٧	٠٠	١,٢٩	٠,٧٦	٢,٠٥
١٣ ـ منتوجات مصنعة اخرى	١,٠٣	٠,٦٨	٠٠	٠٠	١,٠١	٠٠	٠٠	٠٠	١,٠٣	٠,٦٨	١,٧١
١٤ ـ التشييد والبناء	١,٢٨	٠,٧١	٠٠	٠٠	٢.٠٤	٠٠	٠,٣٣	٠٠	١,٢٨	٠,٧١	١,٩٩
١٥ ـ تجارة الجملة والتجزئة	٣,١١	٢,٤٧	٠٠	٠٠	١,١٢	٠٠	٠,١٣	٠٠	٣,١١	٢,٤٧	٥,٥٨
١٦ ـ مطاعم وفنادق	١,٠٤	٠,٠٩	٠٠	٠٠	٢,٣٦	٠٠	٠,٢٤	٠٠	١,٠٤	٠,٠٩	١,١٣
١٧ ـ النقل والتخزين	١,٣٢	٠,٤٣	٠٠	٠٠	٢,٤٩	٠٠	٠,٣٩	٠٠	١,٣٢	٠,٤٣	١,٧٥
١٨ ـ المواصلات	٠٠	٠٠	٠,١٠	١,١٣	٠٠	٠,٣٦	٠٠	١,١٠	٠,١٠	١,١٣٢	١,٢٣
١٩ ـ المؤسسات المالية	٠٠	٠٠	٠,٥٠	٢,٠٠	٠٠	٠,٠٦	٠٠	١,١٤	٠,٥٠	٠٠	٢,٥٠
٢٠ ـ التأمين	٠٠	٠٠	٠,٠٧	١,١١	٠٠	٠,١١	٠٠	١,٣٢	٠,٠٧	١,١١	١,١٨
٢١ ـ كهرباء وغاز وماء وعقارات	٠٠	٠٠	٠,٧٦	١,٦٧	٠٠	٠,٧٤	٠٠	١,١٤	٠,٧٦	١,٦٧	٢,٤٣
٢٢ ـ خدمات النظافة	٠٠	٠٠	٠,٠١	١,٠١	٠٠	٤,٤٨	٠٠	٣,٧١	٠,٠١	١,٠١	١,٠٢
٢٣ ـ التعليم	٠٠	٠٠	٠,٠١	١,٠٠	٠٠	٠,٩١	٠٠	١,٢٨	٠,٠١	١,٠٠	١,٠١
٢٤ ـ الصحة	٠٠	٠٠	٠,٠١	١,٠٢	٠٠	٤,٢٠	٠٠	٢,١٥	٠,١	١,٠٢	١,٠٣
٢٥ ـ الخدمات الاجتماعية	٠٠	٠٠	٠,٠٦	١,١١	٠٠	١,٤١	٠٠	٣,٥٨	٠,٠٦	١,١١	١,١٧
٢٦ ـ الخدمات الشخصية	٠٠	٠٠	٠,٢١	٦,٤٦	٠٠	٠,٠٣	٠٠	١,١٠	٠,٢١	٦,٤٦	٦,٦٧

القسم الخامس:

الأثر على التوظيف لتغيير مقداره وحدة واحدة في الإنفاق الحكومي بكل قطاع

يوضح الجدول (٦) الأثر على التوظيف لتغيير مقدار وحدة واحدة في الإنفاق الحكومي على مستوى كل قطاع. وأمكن التوصل لهذا الأثر على أساس نسبة التوظيف إلى الناتج المحسوبة بالنسبة لجدول المدخلات والمخرجات المذكور سابقا. ونظرا لأن نسبة التوظيف إلى الناتج تعطي رقما صغيرا جدا نسبيا، لذلك تأملنا في الجدول ٤ تغييرات قدرها ألف وحدة في الإنفاق الحكومي، والتغيير المناظر في التوظيف الفعلي.

ونلاحظ أن أكبر تغير في التوظيف الفعلي ـ المناظر لتغير قدره ألف وحدة في الإنفاق الحكومي ـ قد ظهر في القطاع ١٥ (تجارة الجملة والتجزئة)، ويليه عن قرب القطاع ١ (الزراعة) والقطاع ١٤ (التشييد والبناء) اللذين أظهرا رقمي (٨, ٢٥٠) و (٢, ٢٤٣) على التوالي بالنسبة لامتصاص العمالة في كتلة المؤسسة الخاصة. أما القطاعات الأخرى الهامة في هذا الشأن فهي: القطاعان ٢ و ٥ (الصيد البحري، والمواد الغذائية والمشروبات) يليهما عن قرب القطاعات ٨ و ١٠ و ١١ (صناعة الورق، والصناعات التعدينية غير المعدنية، والصناعات المعدنية الأساسية). كذلك، إذا تأملنا إمتصاص العمالة Labour Absorption في القطاع الخاص المتعلق بالإمدادات للحكومة، فنجد أن القطاعين ١٥ و ١٤ (تجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء) يظهران انتقالا كبيرا جدا للعمالة. بينما يقل الأثر على التوظيف في القطاعات الأخرى، والناتج من انكماش الطلب الحكومي.

ويقدر الأثر الكلي الشامل على التوظيف في كتلة المؤسسة الخاصة بـ ٢٩٤٩ مقابل ١٧٠٠٠ وحدة من الإنفاق الحكومي. فإذا درسنا نتائج كتلة الحكومة، سوف نجد مرة أخرى أن قطاع الخدمات يفوق بكثير أي قطاع آخر. حيث يبلغ الأثر الكلي على التوظيف في قطاع الخدمات ٤٤٦٩ مقابل كل تغيير قدره ألف وحدة في الإنفاق الحكومي، أي حوالي. أربعة أخماس ٥/ ٤ التغيير الكلي الشامل في كتلة الحكومة الذي يبلغ ٥٢٨٢. أما القطاعات الأخرى فأقل أهمية بكثير من حيث الأثر على التوظيف فيما عدا القطاعين ٢٥ و ١٨ (خدمات اجتماعية ، خدمات المجتمع، والاتصالات) حيث يبلغ الأثر الكلي على التوظيف ٢٤٥ و ١٦٠ على التوالي.

وبالتالي يتضح لنا أن التوظيف الحكومي يعتبر مصدرا رئيسيا لامتصاص العمالة في الاقتصاد الكويتي، فهو يمثل أكثر من ضعف رقم كتلة المؤسسة الخاصة. لذلك فأي انكماش في الإنفاق الحكومي سيكون له أثر بالغ على التوظيف الحكومي. وهذه حقيقة يجب أن تؤخذ في

جدول (٦) الآثار التوظيفية لتغيير الانفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة

القطاع	R_A	R_B	R_C	R_D	التوظيف	الانتاج	الانتاج/ التوظيف
١ ـ الزراعة	٢٥٠,٨	٣٨,٠	٠٠	٠٠	١٠,٥٠	٥٠٦٠٠	.٠٠٠١٩
٢ ـ صيد البحر	٢٠٠,٠	٠٠	٠٠	٠٠	١,٣٤	٦٧٠٠	.٠٠٠٢
٣ ـ النفط الخام	٣,٠٧	٢,٦٩	٠٠	٠٠	٤,٦٠	٣٤٧٤٨٠٠	.٠٠٠٠٠١
٤ ـ مناجم ومحاجر اخرى	٦٦,٠	٦,٠	٠٠	٠٠	٠,٤٤	٨٥٠٠	.٠٠٠٠٥
٥ ـ الاغذية والمشروبات	٢٠٠,٠	٣٢,٨	٠٠	٠٠	٨,٤٠	١٠١١٠٠	.٠٠٠٠٨
٦ ـ المنسوجات	٢٣,٦	١٠,٢	٠٠	٠٠	٨,٦٠	٣٨٦٠٠	.٠٠٠٠٢
٧ ـ الخشب ومنتوجاته	١٠٠,٠	١٥,٢	٠٠	٠٠	٣,٦٩	٤٥٠٠٠	.٠٠٠٠٨
٨ ـ الورق ومنتوجاته	١٧٩,٢	٢٤,٠	٠٠	٠٠	٣,٨٠	٢٤٢٠٠	.٠٠٠١٦
٩ ـ المنتوجات الكيماوية	٩,٥	١٢,٣٥	٠٠	٠٠	٨,٦٠	١٦٤٣١٠٠	.٠٠٠٠٠٥
١٠ ـ منتوجات غير معدنية	١٠٨,٦	٢٢,٢	٠٠	٠٠	٥,٤٠	٨٧٤٠٠	.٠٠٠٠٦
١١ ـ منتوجات معدنية اساسية	١٢٢,١	٥,٥	٠٠	٠٠	٠,٣٣	٢٨٠٠	.٠٠٠١١
١٢ ـ منتوجات معدنية مصنعة	١١٦,١	٦٨,٤	٠٠	٠٠	١٠,١٠	١٠٤١٠٠	.٠٠٠٠٩
١٣ ـ منتوجات مصنعة اخرى	١٤٤,٢	٩٥,٢	٠٠	٠٠	٠,٣٢	٢٢٠٠	.٠٠٠١٤
١٤ ـ التشييد والبناء	٢٤٣,٢	١٣٤,٩	٠٠	٠٠	١٣٦,٠٠	٦٩٨٧٠٠	.٠٠٠١٩
١٥ ـ تجارة الجملة والتجزئة	٢٧٩,٩	٢٢٢,٣	٠٠	٠٠	٦٣,٨٠	٦٧١٥٠٠	.٠٠٠٠٩
١٦ ـ مطاعم وفنادق	٨٣,٢	٧,٢	٠٠	٠٠	٧,٦٠	٩١٤٠٠	.٠٠٠٠٨
١٧ ـ النقل والتخزين	٩٢,٤	٣٠,١	٠٠	٠٠	٢٦,٣٠	٣٨٩٩٠٠	.٠٠٠٠٧
١٨ ـ المواصلات	٠٠	٠٠	١٣,٠	١٤٦,٩	٨,٨٠	٦٤٣٠٠	.٠٠٠١٣
١٩ ـ المؤسسات المالية	٠٠	٠٠	١٥,٠	٦٠,٠	١٠,٠٠	٣٢٩٩٠٠	.٠٠٠٠٣
٢٠ ـ التأمين	٠٠	٠٠	٤,٩	٧٧,٧	٢,٢٠	٢٩٨٠٠	.٠٠٠٠٧
٢١ ـ كهرباء وغاز وماء عقارات	٠٠	٠٠	٣٠,٤	٦٦,٨	١٣,٣٦	٣٧٣٧٠٠	.٠٠٠٠٤
٢٢ ـ خدمات النظافة	٠٠	٠٠	٠,٣	٣٠,٣	٩,٢٠	٢٩٧٥٠٠	.٠٠٠٠٣
٢٣ ـ التعليم	٠٠	٠٠	٠,٥	٥٠,٠	٢٩,٦٠	٦٢٥١٠٠	.٠٠٠٠٥
٢٤ ـ الصحة	٠٠	٠٠	٠,٧	٧١,٤	٦٢,٩٠	٨٤٤٩٠٠	.٠٠٠٠٧
٢٥ ـ الخدمات الاجتماعية	٠٠	٠٠	١٢,٦	٢٣٣,١	٧٨,٨٠	٤٢١٧٧٠	.٠٠٠٢١
٢٦ ـ الخدمات الشخصية	٠٠	٠٠	١٤٠,٧	٤٣٢٨,٢	١٤٤,٦٠	٢١٦٣٠٠	.٠٠٠٦٧

الاعتبار جيدا عند رسم أي خطة لتخفيض الإنفاق الحكومي.

القسم السادس

الأهمية النسبية لحجم الناتج عند أي تغيير في الطلب النهائي

تأملنا في قسم سابق حالة مفتعلة إلى حد ما لتغير بمقدار وحدة واحدة في كل قطاع. ولا يدلنا ذلك على أهمية الحجم النسبي للتغيير في كل قطاع بالإشارة إلى حجم الناتج السائد بالقطاع. والرسم البياني رقم (١) يعطي النسبة المئوية للتغير في ناتج كل قطاع والمناظر لتغير قدره وحدة واحدة في الإنفاق الحكومي بكل قطاع، على حد سواء.

وبالتالي، نلحظ حدوث تغيرات هامة في الناتج في القطاع ٢ (الصيد البحري) والقطاع ٤ (أنشطة أخرى متعلقة بالمناجم والمحاجر) والقطاع ١١ (الصناعات المعدنية الأساسية) والقطاع ١٣ (صناعات تحويلية أخرى)، حيث تزيد نسبة التغير عن ٥ بالمائة بالنسبة لتغير قدره الوحدة في الإنفاق الحكومي، في كتلة المؤسسة الخاصة. وفي كتلة المؤسسة الحكومية، يصل القطاع ١٩ فقط (المؤسسات المالية) إلى تغير بالناتج قدره بالكاد ٥ بالمائة.

ويوضح الرسم البياني أعلاه نسبة التغير المئوية في ناتج كل قطاع والمناظرة لنسبة تغير مئوية في الطلب النهائي بنفس القطاع. وبالتالي، تؤثر آلية رد الفعل في القطاعات المختلفة طبقا لحجم كل قطاع، كبيرا أم صغيرا. فالقطاعات الكَبيرة نسبيا أقل حساسية بالطبع للتغيير في الإنفاق الحكومي. بينما تكون القطاعات الصغيرة نسبيا أكثر تأثرا في هذا الشأن. إذن، يجب توخي العناية الكافية عند تأمل التغيير الداخلي الذي يحدثه التغيير في الإنفاق الحكومي.

الانخفاض في الناتج نتيجة للانخفاض في الإنفاق الحكومي

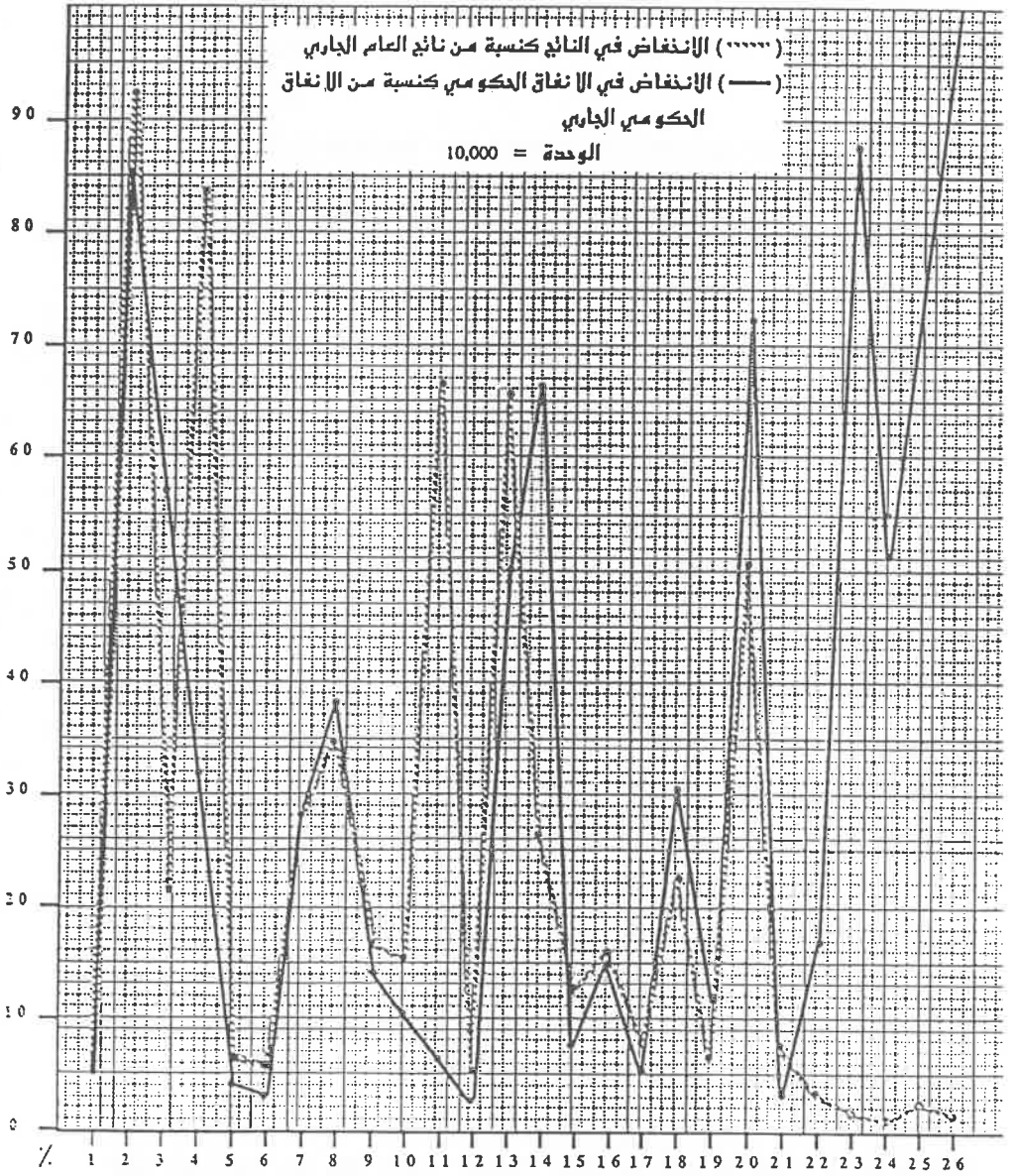

المصادر:

1- Cooper, R.N. (1987). "Macro-Economic Stabilization in Kuwait. "Ministry Of Finland". The Review of Income and Wealth Service, vol. 21, no. 1.

2-Dahlberg, L. And Jakobson, U. (1977). "On the Effects of Different of Public Consumption Expenditure. "The Review of Income and Wealth Services vol. 23, No 4.

3-Forsell, Osmo (1975). "Effects of Public Expenditure on Production - income and Employment in Finland". The Review of Income and Wealth Service, vol. 21, no. 1

4-Haji, J. A. (1986). Compilation of Input-output Table for Kuwait, KFAS, Kuwait.

5-Haji, J.A. (1992). Updating Input-output Table for The Post Gulf-war For Kuwait Economy. Kuwait University.

6-Jones, F.S. and Kubrusi A. (1973). "A programming Model of Government Expenditure." Public Finance, vol. 28. no. 1.

7-Kokat, R.G. (1966). "Some Implications of the Economic Impact of Disarmament on the Structure of American Economy." Kyklos, vol. 19.

8-Leontief, W. and Hoffenberg, M. (1961). "The Economic Effects of Disarmament." Scientific American, vol. 204.

9-Mathur, P.N. (1963). Defense Efforts and Physical Balances." Indian Economic Journal, vol. 10.

10-Morishima, M., Murata, Y.et.al. (1972). "The Working of Econometric Models." Cambridge, Cambridge University Press.

11-Paithank K. G. (1973). The Economic Impact of Commodity. Expenditure of Government of India During 1961 -62 To 1965-66. Un-

published Ph.d. Thesis Submitted To Pune University.

12-Peacock, Alan T. and Stewart (1958). "Fiscal Policy and Composition of Government Purchases." Public Finance, vol. 3, no. 2.

13-Reddy, K.N., Sarma and Sinha (1984). General government expenditure: Growth Structure and Impact. New Delhi National Institute of Public Finance and Policy.

14-Roskamp, K.W. (1969). "Fiscal Policy and Effects of Government Purchases: An Input-output Analysis. "Public Finance, vol. 25, no. 1.

15-Roskamp, K.W. (1971). Multiple Fiscal Policy Objectives and Optimal Budget: A Programming Approach, Public Finance, vol. 26, no. 2.

16-Sarma, Atul and Tulasidhar, V.B. (1984). Economic Impact of Government Expenditure. New Delhi, Concept.

17-Tulasidhar, V.B. (1983). Impact analysis of the Indian Union Gove rnment Expenditure in a semi-closed Input-output Framework: Some Explorations. Ph.D. Thesis Submitted To Gujarat University.

18-Tulasidhar, V.B. and Atul Sarma (1984). Analytical studies on public expenditure in Input-output Framework.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

أنشىء مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بقرار من وزير التربية والتعليم العالي الرئيس الأعلى للجامعة بتاريخ ١٤١٤/١٢/١٩هـ الموافق ١٩٩٤/٥/٢٩م.

أهداف المركز

- يهدف المركز إلى رسم سياسة متكاملة للبحوث الخليجية التي تنبع من احتياجات أقطار المنطقة وتعكس تطلعاته.
- جمع الوثائق التاريخية والمعلومات عن المنطقة مع العناية بالتراث الخليجي بصفة خاصة.
- التعاون مع المؤسسات العلمية المماثلة وتنظيم الندوات العلمية أو الاشتراك بها على المستويين الإقليمي والعالمي.
- تشجيع الباحثين والمختصين بشؤون المنطقة على إعداد الدراسات عن قضايا المنطقة الحيوية.
- تقديم خدمات استشارية لحكومات الأقطار الخليجية والمؤسسات المعنية وذلك بإجراء بحوث علمية في الموضوعات التي تحددها هذه الهيئات.
- تشجيع الباحثين الشباب وحفزهم على التعمق في دراسة القضايا الخليجية بالإعلان عن جوائز رمزية تشجيعية للبارزين وإقامة المسابقات وتنظيمها.
- طباعة البحوث والدراسات العلمية التي تتناول القضايا الخليجية ونشرها على نحو موسع.
- ترجمة كتب التراث والتاريخ الخليجي، وتعريب الأعمال العلمية التي تجرى عن المنطقة وتنشر بلغات أجنبية.

أنشطة المركز:

- اصدار مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
- صدر من هذه المجلة ٧٧ عدداً أبتداء من عام ١٩٧٥.
- تنظيم ٥ ندوات في مختلف الشئون الخليجية ابتداء من عام ١٩٨١
- اصدار ٣٤ كتابا تتناول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .. الخ لمنطقة الخليج العربي.
- اصدار سلسلة وثائق الخليج والجزيرة العربية (صدر منها سبعة مجلدات) تغطي السنوات (١٩٧٥، ١٩٨٢)

جميع المراسلات
باسم مدير المركز د.ميمونة خليفة الصباح
ص.ب ١٧٠٧٣
الخالدية.
الكويت
الرمز البريدي
72451

الاشتراكا
أ . داخل الكويت
الأفراد ٣ د.ك
للمؤسسات
١٥د.ك.
ب . الدول العربي
الأفراد ٤,٠٠٠ د
المؤسسات ١٥ د
ج . الدول الاجن
الأفراد ١٥ دو
امريكي
المؤسسات ٦٠
دولار امريكي

المقر: كلية الآداب. الشويخ. جامعة الكويت